أثر الإيرادات الضريبية من (الدخل والمبيعات والجمارك) على تطور النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية (دراسة تحليلية مقارنة 1985-2005)

ابراهيم عبدالله القطاونه*

علي محمد العضايله

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطور الإيرادات الضريبية المتأتية من الدخل والمبيعات والجمارك في الموازنة العامة الأردنية خلال الفترة (1985-2005) وأثرها على النفقات العامة والجارية.

وقد تم الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني والحسابات الختامية لوزارة المالية وتقارير ونشرات دائرة الجمارك (1985-2005)، وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي والانحدار البسيط والمتعدد (simple and multiple (regression إضافة إلى اختبار (t-test) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. تطور الحصيلة الضريبية المتأتية من الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) مجتمعة بالأرقام من(218.2) مليون دينار في عام (1985)، إلى (1612) مليون دينار في عام (2005)، أي أنها تضاعفت بواقع (7.5) ضعفاً على مدى سنوات الدراسة.
2. تزايد الأهمية النسبية للإيرادات المتأتية من ضريبة المبيعات في تغطية النفقات العامة، على حساب التراجع في الأهمية النسبية للضرائب الجمركية، بعد عام (1994).
3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الإيرادات من الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) مجتمعه في تطور النفقات العامة، خلال سنوات الدراسة. وتوصي الدراسة بالاستمرار في سياسة التخفيضات الجمركية وخاصة على السلع الأساسية يقابلها توسيع القاعدة الضريبية للضريبة العامة على المبيعات، ورفع نسبتها على السلع الكمالية.

الكلمات الدالة: الإيرادات الضريبية، النفقات العامة.

---

* **كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة.**

تاريخ تقديم البحث: 2008/11/2. **تاريخ قبول البحث: 2009/12/20.**

The Impact of Taxes (Income, Sales and Customs) on the Development of Public Expenditures in The Jordanian Public Budget:

A Comparative Study (1985-2005)

Qatawneh, Ebraheem ,A.

Al-Adaileh Ali,M.

Abstract

This study aimed to investigate the development of taxes which come from (Income ,Sales and Customs) in the Jordanian Public Budget during the period (1985 -2005) and its impact on the Public Expenditures .The required data and information were obtained from(annual reports of the Central Bank of Jordan , the final accounts of Ministry of Finance and reports of the Customs Department).

The researchers analyzed the collected data by using descriptive statistics , simple and multiple regression and t-test .

The most important results of this study are:

1- increasing the total of taxes from(income, sales and customs from (218.2million) in the year (1985) to (1612 million) in the year (2005) which means that it doubled 7.5 times across the years of the study.

2- Sales Taxes were relatively important in covering general expenses on account of backward of customs taxes after 1994.

3- There was statistical significant impact for total Incomes of three taxes (Income, Sales and Customs) in the developing of Public Expenditures in the study years. The study recommend to keep on in the reduction policy of customs particularly for basic goods, extending tax base for sales tax, increasing taxes for luxury goods.

Keywords: Impact of Taxes,

مقدمة

أدى تطور دور الدولة بعد تخليها عن الأفكار الحيادية، وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إلى زيادة الاعتماد على الضرائب والنفقات العامة كأداتين هامتين، وفاعلتين في يد الدولة الحديثة لتحقيق ما ترمي إليه من أهداف في مختلف المجالات، متجاوزة بذلك ما سعى إليه الفكر التقليدي من تقديس لمبدأ تـوازن الميزانية وعدم المغالاة في فرض وتحصيل الضرائب، زيادة على ما يلزم لتسيير المرافق العامة.

وبسبب ما يعانيه الأردن من شح في موارده المالية، وضعف في إمكاناته الإنتاجية، اتجه إلى تطوير إيراداته المحلية والتي تعتمد أساساً على ما يحققه من إيرادات ضريبيه للمساعدة على التقليل من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية والتي أثقلت كاهل الموازنات العامة الأردنية بأعباء الديون الخارجية.

وتتمتع الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة الأردنية، بأهمية بالغة، باعتبارها إحدى أهـم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، والتـي يتطلب تحقيقها نفقات عامة يتم تمويلها من الإيرادات العامة المتحققة، والتـي تـشكل الـضرائب أهـم عناصرها.

وتأكيدا لما للضرائب من دور مؤثر على الإيرادات المحلية، قامت الحكومة في بداية عقد التسعينات بتبني مجموعة من السياسات والإصلاحات المالية الهادفة إلى تحسين مستوى الإيرادات المحلية من خلال تحسين وسائل جباية وتحصيل الضرائب، وتقليل فرص التهرب الضريبي، إضافة إلى فـرض الـضريبة العامة على المبيعات، وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع ألأوليه ومدخلات الإنتاج.

وتأتي هذه الدراسة لتتبع أثر الإيرادات الضريبية، المتحصلة من الضرائب على الـدخل والـضريبة العامة على المبيعات والضرائب الجمركية على النفقات العامة خلال سنوات الدراسـة (1985-2005) وذلك باستخدام أسلوب التحليل المقارن، مع الأخذ بالاعتبار الظروف والمتغيرات المحلية والعالمية، والتي أثرت على الاقتصاد الأردني وخاصة ما كان منها متعلقا بتغير الهيكل الضريبي، مثل إقرار قانون ضريبة المبيعات عام 1994، والقانون المعدل لقانون ضريبة الدخل عام (1995)، وتخفيض الرسوم الجمركية، وغيرها من الإجراءات والتشريعات المالية.

مشكلة الدراسة

تعد الضرائب مصدراً هاماً ورئيسياً من مصادر التمويل، التي يعتمد عليها الأردن في تغطية نفقاتـه العامة، وتشكل الإيرادات المتحققة من الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك الجـزء الأكبـر مـن

الإيرادات الضريبية، لذا سعى الأردن إلى تطوير هيكله الضريبي من أجل تحسين مستوى إيراداته المحلية، وزيادة مساهمتها في مقابلة نفقاته العامة المتزايدة.

من هنا يبرز السؤال الذي يشكل محور المشكلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليه: ما مدى تأثير الإيرادات الضريبية المتحققة من الضرائب على الدخل والجمارك والمبيعات على تطور النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية؟ خلال فترة الدراسة (1985-2005).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها الأولى حسب علم الباحثين، والتي تبين أثر الإيرادات الضريبية على النفقات العامة، في الموازنة العامة الأردنية، كما أنها ومن خلال ما ستتوصل إليه من نتائج من الممكن أن تساعد المعنيين إذا دعت الحاجة إلى تعديل السياسات المالية عامةً والضريبية خاصةً، إضافة إلى أنها ستلقي الضوء على أهمية الإيرادات الضريبية كإحدى أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في التأثير على الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

1- التعرف على مدى تطور الإيرادات الضريبية من (الدخل، والمبيعات، والجمارك) في الموازنة العامة الأردنية، خلال فترة الدراسة (1985-2005).

2- توضيح أهمية الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية من (الدخل، والمبيعات، والجمارك) في تطور النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية.

3- توظيف النتائج المستخلصة من تحليل البيانات المستخدمة لمساعدة واضعي السياسات المالية لتلمس مواقع القوة أو الضعف في هذه السياسات.

الإطار النظري والدراسات السابقة.

الإطار النظري:

تطور مفهوم الضريبة:

إن فرض الضرائب وتحصيلها مرتبط بوجود الدولة منذ أقدم العصور، كما أن مفهوم الضرائب قد تطور بتطور وظائف الدولة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والتي تحددها الفلسفات السياسية،

والأنظمة الاقتصادية المختلفة، وباستقراء سريع لتطور مفهوم الضريبة نجد أن الضريبة في العصور الأولى كانت تعد عملاً من أعمال السيادة العامة، تفرضها السلطة المركزية بهدف رفد الخزينة بالأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة للقيام بوظائفها الأساسية، المتمثلة في الأمن الداخلي والدفاع الخارجي وتزويد المجتمع ببعض المرافق التقليدية.

وكنتيجة لتطور دور الدولة المعاصرة، من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ونظراً لزيادة الأعباء الملقاة على عاتقها، وبسبب حدوث أزمة الكساد الكبير(1929-1933)، وظهور أفكار المدرسة الكينزية الحديثة في الاقتصاد على يد كينز (Keynes)، بسبب ذلك كله أصبح للضريبة مفهوماً معاصرا يقوم على اعتبارها أحد المصادر الرئيسية للتمويل، ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه النشاط الاقتصادي على نحو معين بهدف إصلاحه أو تنظيمه للوصول إلى الأهداف المرجوة. (البطريق، 1994، ناشد، 2003)

مفهوم الضريبة

وقد عرفت الضريبة بأنها" مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين، مساهمة منهم في تغطية نفقاتها العامة، بصفة نهائية، دون أن يعود عليهم بالنفع الخاص مقابل دفع الضريبة، باعتبارهم أعضاء متضامنين في الدولة التي تهدف إلى تقديم الخدمات العامة". (الذنيبات، 2003)

ويعرف (ELBatrik, 2002) الضريبة بأنها" استقطاع نقدي تقتطعه الدولة، أو إحدى الهيئات المحلية فيها بصورة جذرية ليتحملها المكلف بها بشكل نهائي وبدون مقابل وذلك بموجب قانون أو تشريع محدد من اجل الوفاء بمقتضيات السيادة العامة للدولة".

أما (العطوي، 2003) فقد عرف الضريبة بأنها مبلغ من المال تفرضها الدولة وتجبيه من ثروات الأشخاص بصورة جبرية ونهائية، من دون مقابل خاص، وذلك بغرض تحقيق النفع العام وهي أيضا أداة لتوزيع الأعباء العامة.

فالضريبه هي فريضة نقدية إلزامية يدفعها المكلف بها إلى الدولة مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة وتدفع بصفة نهائية ودون مقابل خاص.

أنواع الضرائب

لقد أصبحت الضرائب على الأموال هي أساس التكليف الضريبي في الأنظمة المالية الحديثة، وأياً كان الوضع الذي تفرض علية الضريبة، فلا تعدو أن تكون في النهاية اقتطاعا من الدخل، ولكن الاختلاف في الطرق التي يتم بها اقتطاع جزء من الدخل، والتقسيم الشائع للضرائب على الأموال هو

ضرائب مباشرة، وضرائب غير مباشرة وسوف يتم توضيح هذين النوعين من الضرائب وكذلك معايير التفرقة بينهما. (العلي، 2005، الذنيبات، 2003)

الضرائب المباشرة وغير المباشرة

ويتم تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة بناء على الواقعة المنشئة للضريبة، وهي النقطة التي تحددها الإدارة المالية من أجل إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من المادة التي اختيرت أساسا لفرض الضريبة، مع العلم بأن هذه النقطة تختلف باختلاف أنواع الضرائب التي يراد فرضها.

ويعرف (James & Nobes, 1992) الضرائب المباشرة بأنها: "تلك الضرائب التي يتم دفعها نقدا وبشكل مباشر من المكلف بالدفع إلى الإدارة الضريبية"، في حين يرى أن الضرائب غير المباشرة هـي" التي يقع عبئها علي المستهلك النهائي حيث يتم دفعها نقدا وبشكل مباشر من خلال ثمن السلعة أو الخدمة التي تخضع للضريبة، ليتم تحصيلها من قبل الدوائر المالية من الموزعين أو المنتجين".

الضرائب المباشرة

أولا: الضرائب على الدخل. (ناشد، 2003، الخطيب، 2003)

تحتل الضرائب على الدخل أهمية كبيرة في الأنظمة الضريبية الحديثة، وذلك لأنها تستوعب كافـة أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، فهي تفرض على الدخول المتحققة من رأس المال أو من العمل ورأس المال، بالإضافة إلى أنها تمثل مصدرا دائما للإيرادات العامة للدولة، كما وتعتبر وسيلة هامة وأداة فعالة في يد الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق الاجتماعية.

وتعرف الضريبه على الدخل بأنها "قيمة نقدية أو قابله للتقدير بالنقود تأتي بصفة دوريه أو قابله للتجدد من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار". (حشيش، 1997، ص 162)

وبموجب نظام الضريبة العامة على الدخل، يتم فرض ضريبة واحدة على إجمالي الدخل الذي يحصل علية المكلف من مختلف المصادر سواء أكان ناتجاً عن أرباح تجارية أو صناعية أو فوائد أو دخل عقاري ودون تميز بين تلك المصادر.

ثانياً: الضرائب على رأس المال.

وتمثل الضرائب على رأس المال النوع الثاني من الضرائب المباشرة، حيث يعرف رأس المال بأنه "مجموع ما يمتلكه الشخص من أموال عقاريه أو منقولة في لحظة زمنيه معينه، سواء أكانت منتجه للدخل أو غير منتجه". (ناشد، 2000، ص169)

الضرائب غير المباشرة

وهي الضرائب التي تفرض على استعمالات الدخل، أو أوجه إنفاقه في سبيل الحصول على السلع والخدمات المختلفة، أي أن هذا النوع من الضرائب يصيب الدخل بطريقة غير مباشرة، وفي الوقت الذي يتم فيه إنفاق هذا الدخل.

وتحتل الضرائب غير المباشرة أهمية بارزة في الأنظمة الضريبية المختلفة، وذلك لغزارة حصيلتها، وسهولة جبايتها، كما أن هذا النوع من الضرائب يعد من الضرائب المرنة التي تتأثر إلى حد كبير بالوضع الاقتصادي السائد، فتزداد حصيلتها في أوقات الرخاء، وتقل في أوقات الكساد، وهي إلى جانب ذلك كله وفي معظم صورها سهلة الإدارة، قليلة التكاليف، صعبة التهرب.

ولكن ورغم ما تمتاز به الضرائب غير المباشرة من إيجابيات إلا أنه يعاب عليها عدم تحقيقها للعدالة الضريبية، فهي تفرض على السلع المختلفة بغض النظر عن الحالة المادية لمستهلكها، وبالتالي فهي لا تميز بين الغني والفقير، كما يعاب عليها أيضا تأثرها الشديد بالأحوال الاقتصادية، مما يؤدي إلى ضعف حصيلتها في أوقات الكساد، لدرجة قد تؤدي إلى عجز في إيرادات الدولة، ومما يعاب عليها أيضا صعوبة التنبؤ المسبق بحصيلتها. (دراز،2000، العلي،2005).

أنواع الضرائب غير المباشرة:

أولاً: الضريبة العامة على المبيعات

تعتبر الضريبة العامة على المبيعات من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، لما تمتاز به من سهولة تطبيقها، ووفرة حصيلتها مما أكسبها صفة الانتشار في الكثير من دول العالم، وتحت مسميات مختلفة، فهي في بريطانيا تسمى بضريبة القيمة المضافة، وفي ألمانيا تسمى بضريبة العائدات السنوية، كما تسمى في سوريا بالضريبة على الاستهلاك الكمالي، أما في مصر والأردن فتسمى بالضريبة العامة على المبيعات.

وتفرض هذه الضريبة على جميع السلع والخدمات التي تمت في أي مرحلة من مراحل تداول السلعة بدءا بمرحلة إنتاجها، وانتهاء بمرحلة استهلاكها، ليستقر عبئها أخيرا على المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة.

بدأ التفكير بتطبيق الضريبة العامة على المبيعات في الأردن منذ سنوات عديدة، كي تحل محل بعض القوانين التي سبقتها، والتي كانت تطبق على بعض السلع كقانون الضريبة على الإنتاج والمكوس، وقانون الضريبة الإضافية.

وبدأ الأردن بتطبيق الضريبة العامـــه على المبيعات من خلال إصدار قانون الضريبة على الاســـتهلاك رقم (34) لسنة (1988) كبديل لقانون الضريبة على الإنتاج والمكوس، وبموجب هذا القانون تم إخضاع عدد من السلع لهذه الضريبة، والتي ظل عددها يتزايد إلى أن وصل في عام (1993) إلى (106) سلعه.ومن خلال دراسات أجرتها الحكومة الأردنية، بدأ التفكير جديا باعتماد نظام الضريبة على القيمة المضافة، باعتباره نظاما عصريا مطبقا لدى أكثر من (70%) من دول العالم المتقدمة أو التي في طور النمو، وذلك لمرونته من جهة ووفرة حصيلته من جهة أخرى، وقد جرى العمل حثيثا على اعتماد هذا النظام منذ عام (1993) والذي تم تسويقه تحت مسمى قانون الضريبة على المبيعات. (عبيدات، 2001) وفي عام 2006 تم رفع نسبة الضريبة على المبيعات إلى (16%). (البنك المركزي، التقارير السنوية للأعوام، 2006).

ثانياً: الضرائب الجمركية

ويقصد بالضرائب الجمركية تلك الضرائب التي تفرضها الدولة على حركة بعــض الــسلع دخــولا وخروجا من وإلى إقليمها، حيث تفرض هذه الضرائب بمناسبة عبور السلع القادمة من خارج حدود الدولة إلى داخلها، وتسمى عندها "ضريبة الوارد"، أو تفرض بمناسبة خروج السلع الوطنية خارج حدود الدولة، وفي هذه الحالة يطلق عليها "ضريبة الصادر".

كما أن الضرائب الجمركية في الأردن تلعب دورا هاما في تحقيق أهداف اقتصادية ومنها:

حماية الصناعات الوطنية، وتشجيع الاستثمار و تسهيل التبادل التجاري بين الدول حيث أدى انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام (1995) إلى إصدار حزمة من القوانين الاقتصادية الهادفة إلى تحرير الاقتصاد الأردني، وتسهيل عمليات الاستثمار. (البنا، 2001).

النفقات العامة

تجمع معظم التعريفات الصادرة عن كتب المالية العامة على تعريف يكاد يكون موحدا للنفقات العامة والتي عرفت بأنها: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام أو جماعي."

وقد عرفها (الخطيب، 2003، ص53) بأنها: "مبلغ من المال اقتصادي أو نقدي يصدر عن الدولة أو أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة".

ووفقاً للتعريفات السابقة يمكن تحديد عناصر النفقة العامة بأنها:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: أدى انتشار ظاهرة الاقتصاد النقدي إلى زيادة حاجة الدولة الحديثة للنقود، من أجل القيام بواجبها في الأنفاق العام

2- النفقة العامة تصدر عن الدولة أو شخص معنوي عام.

3- تحقيق المنفعة العامة: ويترتب على هذا الركن من أركان النفقة العامة أن يكون هدفها إشباع حاجة عامة تتولى الدولة إشباعها نيابة عن الأفراد. (حشيش،1997، ناشد، 2003، العلي، 2005، الخطيب، 2003).

وتقسم النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية إلى:

1- نفقات جارية: وهذه النفقات تتسم بالتكرار والدورية في الموازنة العامة سنويا

2- النفقات ألرأسماليه: وهذا النوع من النفقات يتسم بعدم التكرار، وإنما يتم لمواجهة المشاريع طويلة الأجل. (الشوابكه، 2000، المهايني، 2000)

الدراسات السابقة:

بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث من أهمها:

دراسة (الخشارمة، 2002) بعنوان "العوامل المؤثرة في تطور الموازنة العامة في الأردن" هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالموازنة العامة وتطورها منذ عام 1950 وتحديد العوامل المؤثرة في تطورها. استخدم الباحث في دراسته أسلوب التحليل الوصفي، وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن الموازنة العامة الأردنية تعرضت للعديد من محاولات التحسين المستمرة كان آخرها برنامج موازنة الأداء عام 1996. وأن هنالك العديد من العوامل التي أثرت على تطور الموازنة العامة في الأردن كان من أبرزها: التشريعات الضريبية، وتطور الأنظمة المالية، والتطور الاقتصادي، وقانون الشركات. وقد أوصت الدراسة بضرورة مواكبة المستجدات الاقتصادية والمالية على الساحتين الدولية والمحلية، والاستمرار في إجراء التعديلات والتحسينات على الموازنة العامة، واستكمال عملية التوثيق لتشتمل على البيانات المتعلقة بالموازنة العامة منذ تأسيسها.

دارسه قام بها (اللوزي، 2000) بعنوان "تحليل الموازنة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية 1980-1997 "هدفت الدراسة إلى تقصي سلوك الموازنة العامة الأردنية من عام 1980-1997 بشقيها: الإيرادات والنفقات وكذلك تحليل الموازنة في تلك الحقبة للتعرف على جوانبها المختلفة، والوقوف على السياسات المالية للحكومة الأردنية وآثارها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الأردن. وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: ظاهرة التزايد الواضح والملموس في النفقات العامة في الاقتصاد الأردني، وان التزايد في تلك النفقات لم يحدث على شكل درجات عنيفة كما انه لم يستقر عند المستوى الأعلى الذي وصله.

دارسة قام بها (ملكاوي وأبو حمور، 2000) بعنوان "أثر التصحيح الاقتصادي على العبء الضريبي والجهد الضريبي في الأردن 1989–1997". هدفت الدراسة إلى معرفة العبء الضريبي للاقتصاد الأردني خلال تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي 1989–1997، وبيان ما إذا كان العبء الضريبي اقل من الطاقة الضريبية من اجل إمكانية زيادة العبء الضريبي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : تزايد العبء الضريبي بشكل كبير خلال فترة التصحيح الاقتصادي والاستقرار النسبي للطاقة الضريبية خلال فترة الدراسة وارتفاع مستواها في فترة التصحيح عما قبل وقد أوصت الدراسة بأن على الحكومة أن تستخدم السياسات المالية التي تزيد من معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي مما يرفع حصيلة الإيرادات الضريبية وكذلك زيادة كفاءة النفقات العامة.

دارسة قام بها (عدينات وأبو رمان، 1998)، بعنوان "تحليل هيكل الإيرادات الضريبية والعبء الضريبي في الأردن للفترة (1980–1995). هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة التغيير الهيكلي للإيرادات الضريبية لأنواع الضرائب المختلفة، ومن خلال إجراء المقارنات للنسب الضريبية المختلفة، حيث كان من أبرز نتائجها: عدم استقرار الإيرادات المتحصلة من الضرائب غير المباشرة وتذبذبها خلال فترة الدراسة، وارتفاع الأهمية النسبية للضرائب على المبيعات من(10–39%)، مقابل انخفاض الضرائب الجمركية من (%31–60).

دراسة قام بها (القرعان، 1996) بعنوان "ضريبة الاستهلاك والتعرفة الجمركية، ومستوى الأسعار". هدفت الدراسة إلى بيان أثر الضرائب الجمركية، وضريبة الاستهلاك، على مستوى الأسعار المحلية، ومقارنة التأثير التضخمي بكل من التغيرات في سعر صرف الدينار، والضرائب الجمركية، وضريبة الاستهلاك، والأسعار العالمية للسلع المستوردة. ولتحقيق هدف الدراسة طور الباحث نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرات السابقة معتمدا على الإحصاءات الرسمية الواردة في نشرات البنك المركزي وغيره من الدوائر المالية في الدولة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: اعتماد الأردن في نظامه الضريبي اعتمادا كبيرا على الضرائب غير المباشرة، وخاصة الضرائب الجمركية. كما توصل الباحث إلى أن العوائد المتحصلة من ضريبة الدخل تحتل المرتبة الأخيرة بين أنواع الضرائب الأخرى.

دراسة قام بها (الشوابكة، 1996) بعنوان"الدخل في التشريع الضريبي". هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الدخل في التشريع الضريبي، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن مفهوم الدخل ينطوي على معان متعددة، فهو في الاقتصاد غيره في المحاسبة وغيره في التشريعات الضريبية، كما أن الدخل في التشريعات الضريبية بصفته وعاء للضريبه يختلف من حيث الزمان والمكان وذلك بسبب تفاعل عوامل فنية ومالية واجتماعية. وقد أوصت الدراسة بما يلي: عدم التوسع في الإعفاءات الضريبية، وحصرها لتحقيق

أهداف اقتصادية واجتماعية، لكي لا تنعكس سلبا على الإيرادات العامة، وإلى ضرورة فرض ضرائب تكميلية على الأرباح الرأسمالية لمواجهة الأعباء المالية المتزايدة على الدولة في ظل المتغيرات الدولية.

دراسة قام بها (العواملة، 1990) بعنوان "تحليل اتجاهات الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة فيها للفترة (1964– 1987)". هدفت الدراسة إلى التعرف على الإيرادات المحلية من مصادرها المختلفة، وعلى تطور هذه الإيرادات، والوقوف على العوامل المؤثرة فيها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أن الإيرادات الضريبية تأتي في المرتبة الأولى في الإيرادات المحلية تليها الإيرادات غير الضريبية. كما أثبتت الدراسة وجود ارتباط بين تطور الإيرادات المحلية وتغيير اتجاهاتها بناءا على الظروف الاقتصادية والسياسية والبيئية المحيطة. ومن النتائج أيضا أن الحكومة الأردنية ومن خلال تقليل الفجوة بين الإيرادات المحلية والنفقات الجارية تمكنت من زيادة حصيلة الإيرادات المحلية ورفع أهميتها في الإيرادات العامة. وأوصت الدراسة بالعمل على تعديل التشريعات، والإجراءات المالية لتتوافق مع الأوضاع السائدة، وأوصت كذلك بضرورة الاستمرار في جهود الإصلاح والتطوير الإداري.

ب- الدراسات الأجنبية:

في دراسة قام بها (Dickson,2000) بعنوان "تأثير هيكل الثمن العام والنفقات العامة على هيكل الإيرادات". وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الإيرادات على الإنفاق الحكومي وذلك بالربط بين الإنفاق العام والإيراد الذي يدخل موازنة الدولة مقابل ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وهو ما يعرف (بالثمن العام)، الذي يعتبر من أهم مصادر الإيرادات العامة في كندا.

وتوصلت الدراسة إلى أن نوع الإيرادات تؤثر في الإنفاق الحكومي، كما توصلت الدراسة أيضا إلى الإيرادات الضريبية تشكل اكثر المصادر الايرادية أهمية مقارنة بالمصادر الخارجية.

دراسة قام بها (Cashin.1995) بعنوان "النفقات الحكومية، والضرائب، والنمو الاقتصادي" والتي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثر النمو الاقتصادي بالضرائب والنفقات العامة، واعتبرت الدراسة الإنفاق العام والضرائب من بين متغيرات السياسة المالية ذات التأثير في النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التغير في الإيرادات الضريبية بمعدل (1%) يؤدي إلى تأثير سلبي في معدل الدخل الفردي الحقيقي بمعدل (0.02%).

قام كرونشاو وألم (Cronshaw & Alm 1995) بدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان: عدم وضوح العلاقة بين الإدارة الضريبية ودافعو الضرائب، واثر ذلك الإذعان الضريبي" هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار الناتجة عن عدم وضوح الإجراءات المتعلقة بتدقيق التقارير الخاصة بدخول المكلفين من قبل الإدارة الضريبية، وطريقة احتساب الضريبة على الإذعان الضريبي وبالتالي على التهرب الضريبي، وذلك باستخدام بعض النماذج النظرية القائمة على اعتبار أن واضعي الضرائب يجهلون مدى كفاءة الإدارة الضريبية في اكتساب الضرائب المترتبة على دخولهم، ويجهلون كذلك إجراءات تدقيق التقارير التي يقدمونها عن دخولهم الخاضعة للضريبة وأوضحت نتائج الدراسة أن عدم معرفة دافعي الضرائبي لإجراءات التدقيق التي تقوم بها الإدارة الضريبية يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي، وضعف الإذعان الضريبي.

دراسة قام بها (Syder, 1994) بعنوان "تنوع الإيرادات المحلية للولاية وتوازن الأداء المالي، الدراسة هدفت إلى تحليل السياسة الضريبية التي تعود فيها إدارة الولاية الحكومية بالمشورة على الحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدم الباحث أسلوب علمي في تحديد التنوع في الإيرادات وتحقيق التوازن بينها. وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة ضرورة التنوع في مصادر الإيرادات رغم الصعوبات والعقبات القانونية إضافة إلى عدم مرونة الاقتصاد.

دراسة (Yang,1993) بعنوان المعدلات الضريبية والعوائد الكلية في الضرائب العقارية المحلية، هدفت الدراسة إلى التعرف على شكل المنحنى الخاص بالعوائد الضريبية بهدف التوصل إلى العائد الأفضل وذلك من خلال تطوير نموذج عام يضم جميع النماذج المتعلقة بالعوائد المختلفة، إضافة إلى تطوير نموذج خاص بالسياسات اللازمة لتعظيم العوائد الضريبية الكلية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها تقديم نموذج لمتخذي القرار نموذجاً خاصاً بالسياسة الضريبة يؤدي إلى تعظيم العوائد الضريبية المعلنة.

أسئلة وفرضيات الدراسية:

أسئلة الدراسة:

1- ما مدى تطور الإيرادات الضريبية من الدخل والمبيعات والجمارك خلال فترة الدراسة (1985-2005) ؟

2- ما مدى مساهمة الإيرادات المتحققة من الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك مجتمعةً في الإيرادات الضريبية الكلية، والإيرادات المحلية الإجمالية؟

3- ما مدى مساهمة الإيرادات المتحققة من الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك في تطور النفقات العامة والجارية خلال فترة الدراسة (1985-2005)؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الإيرادات الضريبية بأنواعها الثلاثة (الدخل، المبيعات، الجمارك) على تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة(1985-2005) مجتمعة، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

أ- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الإيرادات الضريبية بأنواعها الثلاثة (الدخل، الجمارك، المبيعات) على تطور النفقات الجارية خلال فترة الدراسة(1985-2005) .

ب- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الإيرادات المتحققة من الضرائب الثلاثة (الدخل، المبيعات، الجمارك) على تطور النفقات الرأسمالية خلال فترة الدراسة (1985-2005).

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض الرسوم الجمركية عام. (1994) على الإيرادات الضريبية المتحصلة بعد هذا التاريخ

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات المتأتية من ضريبية المبيعات والإيرادات من الضرائب الجمركية قبل تخفيضها.

المنهجية والإجراءات

منهجية الدراسة:

تم إجراء دراسة مسحية تحليلية للبيانات المطلوبة، والتي تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني والحسابات الختامية لوزارة المالية عن سنوات الدراسة (1985–2005)، إضافة إلى عدد من التقارير والنشرات الصادرة عن دائرة الجمارك لسنوات مختلفة. وتم الرجوع إلى الكتب والدوريات والنشرات المختلفة، والوقوف على أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

كما تم استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإيجاد معدلات نمو الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك إضافة إلى معدلات نمو النفقات العامة عن سنوات الدراسة، واستخدمت الأساليب الإحصائية المتمثلة في الانحدار البسيط والانحدار التراكمي والتدريجي إضافة إلى اختبار (T) من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة.

إجراءات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الجاهزة، التي تم الحصول عليها من مصادرها الرسمية المتمثلة في الحسابات الختامية لوزارة المالية والتقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي الأردني، ودائرة الجمارك الأردنية عن فترة الدراسة (1985-2005).

وتم إيجاد معدلات النمو للإيرادات من الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك منفردة ومجتمعة، من أجل الاعتماد عليها في التحليل وإجراء المقارنات المطلوبة. ولتحقيق ذلك تم استخدام العلاقة الخاصة بنسب التطور والمعبر عنها بالصورة التالية: نسبة التطور

كما استخدمت النسب المئوية لاحتساب الأهمية النسبية للضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك منفردة ومجتمعة في تطور النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية، إضافة إلى أهميتها النسبية في تطور الإيرادات الضريبية والمحلية الإجمالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة.

تم استخدام الرزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها حيث:

1- تم استخدام الإحصاء الوصفي كالنسب المئوية والمتوسطات الحسابية للإجابة على أسئلة الدراسة الخاصة بمعدلات نمو الإيرادات الضريبية والنفقات العامة والجارية.

2- الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار أثر متغير (معدل نمو الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك) مجتمعة على (النفقات العامة والجارية والرأسمالية)،

3- الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر (تخفيض الرسوم الجمركية عام 1994) على (الإيرادات الضريبية المتحققة بعد هذا التاريخ

4- اختبار T.test لمعرفة الفروق بين الإيرادات من ضريبة المبيعات والإيرادات من الضرائب الجمركية قبل تخفيضها.

محددات الدراسة

لم تخلو هذه الدراسة من بعض الصعوبات والمحددات التي واجهتها مثل:

1. صعوبة الفصل بين الإيرادات المتأتية من ضريبة المبيعات (الإنتاج والمكوس) والضرائب الجمركية قبل إقرار قانون الضريبة العامة على المبيعات في عام 1994.

2. واجهت الدراسة صعوبة أخرى تمثلت في عدم التطابق في بعض البيانات المأخوذة من البنك المركزي ووزارة المالية، وقد تم التغلب على هذه الصعوبة بالاعتماد على البيانات المأخوذة من

البنك المركزي كونها فعلية وأكثر واقعية إضافة إلى ترجيح جهة ثالثة للتأكد من نفس البيانات أحياناً.

عرض وتحليل النتائج.

الإجابة على سؤال الدراسة الأول: تطور الإيرادات الضريبية المتأتية من الضرائب على الدخل، والمبيعات، والجمارك، ومدى مساهمتها في الإيرادات الضريبية الكلية، وإجمالي الإيرادات المحلية.

1- **تطور حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح.**

يلاحظ من الجدول رقم(1) أن إيرادات ضريبة الدخل والأرباح قد تطورت قيمتها من (54.4) مليون دينار إلى (283.7) مليون دينار خلال الفترة (1985 ــ2005)، أي أنها تضاعفت بواقع (5.2) ضعفاً خلال هذه الفترة.

وقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو هذه الضريبة خلال فترة الدراسة كاملة نحو (11.3%)، ومن الملاحظ أن هذا المعدل قد كان متذبذباً خلال معظم سنوات الدراسة، وقد بلغ أعلى قيمة له في العام 1990 والتي وصلت إلى نحو (122%)، وذلك كنتيجة للتعديلات التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل والأرباح، والتي بدأ تطبيقها منذ مطلع تشرين الثاني لعام (1989)، ومن أبرز ما تضمنته هذه التعديلات تخفيض نسبة الإعفاءات التي يتمتع بها الشخص الطبيعي إلى النصف عندما يتجاوز دخلة مبلغ عشرة آلاف دينار، واختصار فئات النسب الضريبية التي تخضع لها الشركات المساهمة إلى ثلاث فئات بدلاً من خمس فئات، وتحديد نسبة الضريبة المستوفاة عليها بما لايقل عن (35%) من دخلها الصافي كحد أدنى، مما ساعد على حصر الإستفادة من الإعفاءات الممنوحة بذوي الدخل المحدود، وإلى زيادة مساهمة الشركات المساهمة في حصيلة ضريبة الدخل والأرباح.

وتعد السنوات المالية (2001، 2005) من السنوات التي حققت فيها ضريبة الدخل والأرباح ارتفاعاً ملموساً في معدلات نموها، حيث بلغ معدل نمو هذه الضريبة في عام (2001) نحو (21%)، كما بلغ معدل نموها خلال العام (2005) نحو (30%) أما عن سبب ارتفاع معدل نمو ضريبة الدخل في عام(2001) فيعزى في معظمه إلى إدراج حصيلة ضريبة الدخل على شركة الاتصالات ضمن حصيلة الضرائب على الشركات المساهمة.

كما ويعزى الارتفاع في معدل نمو هذه الضريبة في عام (2005) إلى التقدم في إجراءات مكافحة التهرب الضريبي، وذلك من خلال التنسيق بين الدوائر الضريبية المختلفة، إضافة إلى إجراءات رفع كفاءة التحصيل وتبسيطها من اجل خدمة المكلفين بالضريبة من مواطنين ومستثمرين.

جدول (1) تطور الضرائب على الدخل والأرباح ومدى مساهمتها في الإيرادات الضريبية والإيرادات المحلية في العامة الأردنية للفترة: (1985– 2005) بالمليون دينار

السنة	إيرادات محلية	إيرادات ضريبية كلية	الضرائب على الدخل والأرباح	نسبة نمو ضريبة الدخل والأرباح%	نسبة الضرائب على الدخل والأرباح إلى الإيرادات المحلية%	نسبة الضرائب على الدخل والأرباح إلى الإيرادات الضريبية الكلية%
1985	440.8	246.6	54.4		12	22
1986	514.4	237.9	47.9	-12	9	20
1987	531.5	242.3	45.3	-5	9	19
1988	544.4	255.9	43.3	-4	8	17
1989	565.4	273.9	51.3	18	9	19
1990	744.0	383.9	114.0	122	15	30
1991	827.8	401.5	92.8	-19	11	23
1992	1168.9	639.3	109.5	18	9	17
1993	1191.4	643.4	118.8	8	10	18
1994	1306.3	694.4	136.6	15	10	20
1995	1389.1	757.9	152.4	12	11	20
1996	1430.9	840.9	173.0	14	12	21
1997	1396.9	798.5	149.7	-13	11	19
1998	1496.5	858.6	139.6	-7	9	16
1999	1585.2	884.2	152.8	9	10	17
2000	1610.1	961.9	160.9	5	10	17
2001	1718.6	996.4	195.4	21	11	20
2002	1754.1	1000.3	196.2	1	11	20
2003	1803.0	1083.2	195.4	1	11	18
2004	2147.2	1428.8	217.9	12	10	15
2005	2561.8	1765.8	283.7	30	11	16

المصادر: البنك المركزي: التقارير السنوية، (1985– 2005)
وزارة المالية: الحسابات الختامية،(1985– 2005).

وتشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح قد حققت معدلات نمو سالبة خلال الأعوام (1998,1997,1991,1988,1987,1986). حيث بلغت معدلات النمـو للـسنوات المذكورة على التوالي (-12%، -5%، -4، -19%، -13%، -7%) ويعزى سبب انخفاض معدل هذه الضريبة خلال الفترة (1988,1986) إلى حالة التباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد الأردني خـلال تلـك الأعوام، إضافة إلى التعديلات التي جاء بها القانون رقم (57) لسنة (1985)، والمطبقة في عام(1986)، والمتضمنة مزيداً من الإعفاءات الضريبية الشخصية .

وفيما يخص السنة المالية (1991) فنلاحظ أن معدل نمو هذه الضريبة قد بلغ نحو (-%19)،وهـي أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة كاملة. ويعود السبب في ذلك إلى تراجع أربـاح الـشركات المـساهمة وانخفاض الحصيلة الضريبية المترتبة عليها . كما ويمكن إرجاع السبب في انخفاض معدل نمو ضـريبة الدخل خلال العامين (1998,1997) إلى التعديلات التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل منذ بداية عام (1996) ، والتي بدأت آثارها تظهر واضحةً خلال العام (1997)، والمشتملة علـى تخفـيض النـسب الضريبية على الأفراد والشركات، وانعكاس اثر هذه التعديلات على إيرادات ضريبة الـدخل التـي تـم تحصيلها في نهاية عام(1997)، واستمرار آثارها خلال العام (1998).

وفيما يتعلق بنسبة مساهمة ضريبة الدخل والأرباح في الإيرادات الضريبية الكلية فقد بلغ المتوسـط السنوي لهذه النسبة خلال فترة الدراسة كاملة نحو (19.23%)، كما بلغ المتوسط السنوي لنسبة مساهمتها في الإيرادات المحلية الإجمالية ولنفس الفترة نحو (10.42%)، علماً بأن هذه النسب قد بلغت أعلى قيم لها في العام (1990) وذلك لإرتفاع الحصيلة الضريبية لهذه الضريبة للأسباب المشار إليها سـابقاً. (وزارة المالية، الحسابات الختامية للأعوام، 1985-1990، البنك المركـزي الأردنـي، التقـارير الـسـنوية، (2005-1990)

2- تطور حصيلة الضريبة العامة على المبيعات

يبين الجدول (2) أن إيرادات الضريبة العامة على المبيعات قد تطورت من (54.8) مليون دينار في عام 1985 إلى (1023.4) مليون دينار في عام (2005)، أي أنها تضاعفت بما يعادل (22.3) ضعفاً على مدى سنوات الدراسة.

وبالنظر إلى معدل نمو هذه الضريبة، نلاحظ أن المتوسط السنوي لهذا المعدل قد بلغ نحو(17.4%) لكامل فترة الدراسة وأن أعلى معدل نمو حققته كان في العام 1992 حيث بلغت قيمته نحو(44%)، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع حصيلة هذه الضريبة لهذا العام بما مقداره (341.1) مليـون دينـار كنتيجـة للإجراءات التي تم اتخاذها بهدف توسيع قاعدة الضريبة، وتنمية حصيلتها،والتي من أبرزهـا إخـضاع أجهزة الإرسال والاستقبال من الأقمار الصناعية وأجزاءها المستوردة والمصنعة محلياً للـضريبة علـى

الاستهلاك بنسبة مقدارها (20%). إضافة إلى فرض ضريبة استهلاك إضافية على بعض منتجات التبغ المحلية والمستوردة.

ومما تجدر الإشارة إلية أن هذه الضريبة لم تظهر معدلات نمو سالبة طيلة سنوات الدراسة، بعكس الضرائب الجمركية والضرائب على الدخل والأرباح، التي عانت من النمو السالب خلال العديد من أعوام الدراسة، الأمر الذي يميز هذه الضريبة بنوع من الاستقرار مقارنةً بالضرائب الأخرى.

وفيما يتعلق بنسبة مساهمة هذه الضريبة في الإيرادات الضربية الكلية نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت من (19%) في عام (1985) إلى (58%) في عام (2005)، وبمتوسط سنوي لكامل فترة الدراسة بلغت قيمته نحو (36.2%).

ومن الملاحظ أن هذه النسبة قد أظهرت انخفاضاً في متوسطها خلال الفترة (1985-1993) عن المتوسط السنوي لكامل فترة الدراسة بما مقداره (12.43%) حيث بلغت قيمة هذا المتوسط للفترة المذكورة نحو (23.77%)، ويعود السبب في ذلك إلي ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب الجمركية في الإيرادات الضريبية الكلية مقارنة بالضريبة العامة عن المبيعات.

وأما في الفترة (1994-2005) نلاحظ أن نسبة مساهمة الضريبة العامة على المبيعات في الإيرادات الضريبية الكلية قد ارتفعت وبشكل اكثر وضوحاً، لتبلغ في متوسطها نحو (45.6%)،ويعود السبب في ذلك إلي إقرار قانون الضريبة العامة على المبيعات في مطلع حزيران من عام 1994، كمحاولةٍ من الحكومة لتعويض النقص في إيرادات الخزينة الناجم عن تخفيض الرسوم الجمركيه، وبموجب هذا القانون تم إخضاع قائمةٍ من السلع والخدمات المحلية والمستوردة لضريبة مبيعات نسبتها (7%) وإخضاع قائمه أخرى من السلع لضريبةٍ نسبتها (24%). ومما تجدر ملاحظته أن هذه الضريبة ومنذ مطلع العام 2001 قد بدأت تساهم بما يزيد على نصف الإيرادات الضريبية الكلية، مما يمكن اعتباره انعكاساً لجهود الحكومة المتواصلة في جعل الضريبة ألعامه مصدراً أساسيا للإيرادات المحلية، وانطلاقاً من توجهاتها الرامية إلى تحرير التجارة، وتخفيض الضرائب الجمركية على المستوردات من السلع والمواد الأولية.

وأما بالنسبة للأهمية النسبية لضريبة المبيعات في إجمالي الإيرادات ألمحليه، فقد ارتفعت هذه النسبة من (10%) عام (1985) لتصل إلى (40%) عام (2005)، وبمتوسط سنوي لكامل فترت الدراسة بلغ نحو (20.6%).

ويشار هنا إلى أن هذه النسبة قد عانت من الانخفاض خلال الفترة (1985-1993)، حيث بلغت في متوسطها نحو (11.8%)، ويعود السبب في ذلك إلى استمرار التباطؤ في معدلات نمو ضريبة الإنتاج وضريبة الاستهلاك وارتفاع نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الإيرادات المحلية لتلك الفترة.

أما الفترة (1994–2005) فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة مساهمة ضريبة المبيعات في إجمالي الإيرادات المحلية حيث بلغ متوسط هذه النسبة نحو (27.25%)، الأمر الذي يؤكد علـــى احـــتلال هـــذه الضريبة للمركز الأول في مجمل الإيرادات الضريبية، وتحقيق هدف الحكومة في زيادة الاعتماد علـــى ضريبة المبيعات كمصدر أساسي للإيرادات ألمحليه. (البنك المركزي، التقارير الـــسنوية 1985–2003، وزارة المالية الحسابات الختامية للأعوام، 2004–2005)

جدول (2) تطور الضري ة العامة على المبيعات ومدى مساهمتها في الإيرادات الضريبية والإيرادات المحلدية في الموازنة العامة الأردنية للفترة: (1985– 2005) بالمليون دينار

السنة	إيرادات محلية	إيرادات ضريبية كلية	الضريبة على المبيعات	نسبة نمو ض المبيعات %	نسبة الضريبة العامة على المبيعات إلى الإيرادات المحلية.%	نسبة الضريبة العامة على المبيعات إلى الإيرادات الضريبية الكلية%
1985	440.8	246.6	45.8		10	19
1986	514.4	237.9	51.6	13	10	22
1987	531.5	242.3	58.3	13	11	24
1988	544.4	255.9	61.2	5	11	24
1989	565.4	273.9	77.5	27	14	28
1990	744.0	383.9	90.4	17	12	24
1991	827.8	401.5	96.1	6	12	24
1992	1168.9	639.3	138.4	44	12	22
1993	1191.4	643.4	174.4	26	15	27
1994	1306.3	694.4	222.5	28	17	32
1995	1389.1	757.9	263.6	18	19	35
1996	1430.9	840.9	310.0	18	22	37
1997	1396.9	798.5	315.4	2	23	39
1998	1496.5	858.6	350.3	11	23	41
1999	1585.2	884.2	377.8	8	24	43
2000	1610.1	961.9	464.5	23	29	48
2001	1718.6	996.4	502.8	8	29	50
2002	1754.1	1000.3	510.7	2	29	51
2003	1803.0	1083.2	604.0	18	33	56
2004	2147.2	1428.8	827.0	37	39	58
2005	2561.8	1765.8	1023.4	24	40	58

المصادر: البنك المركزي: التقارير السنوية، (1985– 2005).

وزارة المالية: الحسابات الختامية،(1985– 2005)

3- تطور حصيلة الضرائب الجمركية

تشير الأرقام الخاصة بإيرادات الضرائب الجمركية في الجدول (3) إلى تطور هذه الإيرادات بالأرقام المطلقة من (118) مليون دينار في عام 1985 إلى (304.9) مليون دينار في عام 2005، أي أن إيرادات الضرائب الجمركية تضاعفت خلال فترة الدراسة بما يعادل (2.6) ضعفاً فقط.

وفيما يتعلق بمعدل نمو هذه الضرائب فقد كان متذبذباً طيلة سنوات الدراسة، وقد بلغ المتوسط السنوي لهذا المعدل لكامل الفترة نحو (7.1%)، أما أعلى نسبة نمو بلغتها الضرائب الجمركية فقد كانت في العام 1992 حيث بلغت هذه النسبة نحو (110%)، ويعود السبب في هذا النمو القياسي في الضرائب الجمركية لهذا العام إلى جمارك سيارات العائدين بسبب حرب الخليج والبالغة نحو (60) مليون دينار، إضافة إلـــى ارتفاع حجم المستوردات السلعية وتحسين وسائل الجباية ومنع التهرب الضريبي ومما ينبغي ملاحظته أن حصيلة الضرائب الجمركية قد حققت معدلات نمو سالبة خلال الأعوام (1986-1987، 1989، 1993-1996، 2003) وتعزى الأسباب الرئيسية لهذا التراجع إلى تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الأولية والوسيطة، إضافة إلى إجراءات الحكومة الهادفة إلى حماية الإنتاج المحلي، والحد من اســـتيراد السلع الكمالية، وإلى غياب الإيرادات المتكررة، الناتجة عن جمارك سيارات العائدين والتي تم تحصيلها في العام 1992.

وبالنظر إلى نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الإيرادات الضريبية الكلية، نجد أن هذه النسبة قد تراجعت من (48%) في عام 1985 إلى (17%) في عام 2005، هذا وقد بلغ المتوسط الـــسنوي لهـــذه النسبة نحو (32,3%) على مدى سنوات الدراسة.

ومن الملاحظ على هذه الضرائب أنها أظهرت قدرة متزايدة على زيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات الضريبية الكلية حتى عام 1994، حيث بلغ متوسط هذه النسبة للفترة (1985-1993) نحـــو (41.2%)، مقابل (25,75%) للفترة (1994-2005) ويعود السبب في تراجع نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الإيرادات الضريبية الكلية خلال الفترة التالية إلى بدء تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات ومـــا رافقه من تخفيضات على ألتعرفه الجمركية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأهمية النسبية للضريبة ألعامـــه على المبيعات على حساب التراجع في الأهمية النسبية للضرائب الجمركية

جدول (3) تطور الضرائب الجمركية ومدى مساهمتها في الإيرادات الضريبية والإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية للفترة: (1985- 2005) بالمليون دينار

السنه	إيرادات محلية	الإيرادات الضريبية الكلية	الضرائب الجمركية	نسبة نمو الضرائب الجمركية %	نسبة الضرائب الجمركية إلى الإيرادات المحلية %	نسبة الضرائب الجمركية إلى الإيرادات الضريبية الكلية %
1985	440.8	246.6	118.0		27	48
1986	514.4	237.9	112.0	-5	22	47
1987	531.5	242.3	108.5	-3	20	45
1988	544.4	255.9	117.4	8	22	46
1989	565.4	273.9	103.9	-11	18	38
1990	744.0	383.9	116.7	12	16	30
1991	827.8	401.5	136.1	17	16	34
1992	1168.9	639.3	286.4	110	25	45
1993	1191.4	643.4	237.7	−17	20	37
1994	1306.3	694.4	222.4	-6	17	32
1995	1389.1	757.9	219.0	−2	16	29
1996	1430.9	840.9	200.5	-8	14	24
1997	1396.9	798.5	246.1	23	18	31
1998	1496.5	858.6	294.3	12	20	34
1999	1585.2	884.2	279.3	-5	18	32
2000	1610.1	961.9	264.7	-5	16	28
2001	1718.6	996.4	228.5	-14	14	23
2002	1754.1	1000.3	219.8	-4	13	22
2003	1803.0	1083.2	202.2	-8	11	19
2004	2147.2	1428.8	260.3	29	12	18
2005	2561.8	1765.8	304.9	17	12	17

المصادر: البنك المركزي: التقارير السنوية، (1985- 2005).

البنك المركزي: عدد خاص بمناسبة العيد الأربعين لتأسيس البنك، تشرين أول-2004.

وذلك تمشياً مع توجهات الحكومة في الاعتماد على الضريبة على المبيعات كمصدر رئيسي للإيرادات المحلية، وانطلاقاً من خطتها في تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض الضرائب الجمركية على مدخلات الإنتاج من أجل تحفيز الاستثمارات الداخلية وزيادة تنافسية الصناعات الوطنيه.

وبالنسبة إلى الأهمية النسبية للضرائب الجمركية في إجمالي الإيرادات المحلية فنلاحظ ومن خلال الجدول (3) تراجع هذه النسبة من (27%) في عام (1985) إلى (12%) في عام 2005، وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال الفترة كاملة نحو (17,5%)، مع العلم بأن هذا المتوسط قد أظهر ارتفاعاً خلال الفترة (1985-1993) حيث بلغ نحو (20.6%)، ولكنه بدأ بالتراجع خلال الفترة (1994-2005) ليبلغ نحو (15%) وذلك بسبب ارتفاع الأهمية النسبية لضريبة المبيعات على حساب التراجع في الأهمية النسبية للضرائب الجمركية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. (البنك المركزي، التقارير السنوية من (1985-2005)، دائرة الجمارك التقارير السنوية 2005-2006).

الإجابة على سؤال الدراسة الثاني:

نسبة مساهمة الإيرادات المتأتية من إجمالي الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك في الإيرادات الضريبية الكلية والمحلية الإجمالية.

تشير الأرقام الخاصة بالجدول (4) أن نسبة مساهمة الإيرادات المتأتية من الضرائب على (الدخل والمبيعات والجمارك) مجتمعةً في الإيرادات الضريبية والمحلية الإجمالية قد نمت بمعدلات متقاربة خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت نسبة مساهمتها في الإيرادات الضريبية الكلية من (89%) في عام (1985) إلى (91%) في عام(2005)، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في الإيرادات المحلية الإجمالية من(49%) في عام (1985) إلى (63%) في عام (2005).

وقد بلغ متوسط مساهمة الضرائب الثلاثة مجتمعةً في الإيرادات الضريبية الكلية لكامل فترة الدراسة ما معدله (88%)، في حين بلغ متوسط مساهمة الضرائب الثلاثة في الإيرادات المحلية الإجمالية لكامل فترة الدراسة ما معدله (49%).

وفي الوقت نفسه نجد أن متوسط مساهمة الإيرادات من الضرائب الثلاثة مجتمعةً في الإيرادات الضريبية الكلية والمحلية الإجمالية للفترة (1998-2005) قد بلغ ما معدله (92.5%) و(55.62%) على التوالي. وهنا لابد من الإشارة إلى تزايد الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة من الضرائب الثلاثة مجتمعه في تطور الإيرادات الضريبية الكلية والمحلية الإجمالية، حيث أظهرت هذه الضرائب الثلاثة قدرة على تغطية ما يزيد على نصف الإيرادات المحلية للفترة (1997-2005)، ويعزى السبب في ارتفاع نسبة المساهمة هذه إلى تنامي الإيرادات المتحققة من الضرائب العامة على المبيعات خلال الفترة المذكورة، حيث يعتبر ذلك انعكاساً لجهود الحكومة المتواصلة في الاعتماد على الضريبة العامة على المبيعات لجعلها مصدراً رئيسياً للإيرادات المحلية.

جدول (4) نسبة مساهمة إجمالي الضرائب على الدخل والجمارك والمبيعات في الإيرادات المحلية والضريبية الكلية في الموازنة العامة الأردنية خلال الفترة: (1985– 2005) بالمليون دينار

السنة	إيرادات محلية	إيرادات ضريبية كلية	إجمالي الضرائب على الدخل والجمارك والمبيعات	نسبة مساهمة إجمالي ضريبة الدخل والجمارك والمبيعات في الإيرادات المحلية%	نسبة مساهمة إجمالي ضريبة الدخل والجمارك والمبيعات في الإيرادات الضريبية الكلية%
1985	440.8	246.6	218.2	49	89
1986	514.4	237.9	211.5	41	89
1987	531.5	242.3	212.1	40	88
1988	544.4	255.9	221.9	41	87
1989	565.4	273.9	232.7	41	85
1990	744.0	383.9	321.1	43	84
1991	827.8	401.5	325.0	39	81
1992	1168.9	639.3	534.3	46	84
1993	1191.4	643.4	530.9	45	82
1994	1306.3	694.4	581.5	44	84
1995	1389.1	757.9	635.0	46	84
1996	1430.9	840.9	683.5	48	82
1997	1396.9	798.5	711.2	52	89
1998	1496.5	858.6	784.2	52	94
1999	1585.2	884.2	809.9	52	92
2000	1610.1	961.9	890.1	55	93
2001	1718.6	996.4	926.7	54	93
2002	1754.1	1000.3	926.7	53	93
2003	1803.0	1083.2	1001.6	55	93
2004	2147.2	1428.8	1305.2	61	91
2005	2561.8	1765.8	1612.0	63	91

المصادر: البنك المركزي: التقارير السنوية، (1985– 2005)

وزارة المالية: الحسابات الختامية،(1985– 2005)

الإجابة على سؤال الدراسة الثالث:

ما درجة مساهمة الإيرادات المتأتية من الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك في تطور النفقات العامة؟

يلاحظ من الجدول (6) تزايد الأهمية النسبية للإيرادات من الضرائب الثلاثة(الدخل والمبيعات والجمارك) في تغطية النفقات العامة حيث ارتفعت هذه النسبة من (27%)في عام (1985) إلى (45.53%) في عام (2005) وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة لفترة الدراسة ككل نحو (34.2%) من جهة أخرى نلاحظ أن المتوسط السنوي لنسبة الإيرادات من الضرائب الثلاثة المذكورة إلى إجمالي النفقات العامة للفترة (1992-2005) قد بلغ نحو (39.48%) وهذا مؤشر يدل على نجاح الإجراءات الحكومية الهادفة إلى زيادة الاعتماد على الإيرادات الضريبية كمصدر لمواجهة النفقات العامة المتزايدة.

وأما بخصوص نسبة مساهمة إجمالي الإيرادات من الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك في تغطية النفقات الجارية فنلاحظ من الجدول (6) أن هذه النسبة ارتفعت من (40.22%) في عام (1985) إلى (55.43%) في عام (2005)، ويشار هنا إلى أن المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال فترة الدراسة ككل قد بلغ(45.8%)، في حين ارتفع معدلها للسنوات (1992- 2005) إلى (50.8%)، مما يؤكد على زيادة قدرة الإيرادات من الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك على تغطية اكثر من نصف النفقات الجارية في الموازنة العامة الأردنية خلال تلك الفترة.

وفيما يتعلق بالمعدل السنوي لنسبة مساهمة الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) في تطور النفقات العامة والجارية فنلاحظ أن هذا المعدل قد واجه نوعاً من الاستقرار النسبي خلال السنوات (1986- 1989) حيث بلغ هذا المعدل نحو (21%) كما بلغ معدل مساهمتها في النفقات الجارية للأعوام نفسها نحو (34%)، ويمكن أن يعزى السبب في هذا الاستقرار إلى الاستقرار النسبي في معدلات نمو الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) للأعوام نفسها.

وتشير أرقام الجدول رقم (6) إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات من الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) مجتمعةً في تغطية النفقات العامة في العام (1990) بما نسبته (28.70%) موزعة بين الضرائب الثلاثة . ومما يجب ملاحظته أن السنة المالية (1992) قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة مساهمة الإيرادات من الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك في تطور النفقات العامة والجارية، حيث بلغت نسبة مساهمتها في النفقات العامة نحو (39.68%)، وحسب ما يوضحه الجدول (7) نلاحظ هذه النسبة تتوزع بين الضرائب الثلاثة على التوالي بنسب بلغت (8.18%، 10.26%، 21.24%)، كما بلغت نسبة مساهمتها في النفقات الجارية نحو (57.48%) موزعة بين الضرائب الثلاثة بنسب بلغت على التوالي: (11.78%، 14.89%، 30.81%).

ويعزى سبب الارتفاع في نسبة مساهمة هذه الضرائب في تغطية النفقات العامة والجارية إلى الارتفاع الملحوظ في معدل نمو الضرائب الجمركية والذي بلغ نحو (110%) والناجم عن تزايد الحاصلات الجمركية لهذا العام بسبب جمارك سيارات العائدين من الخليج.

جدول (6) إجمالي الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك، ونسبة مساهمتها في النفقات العامة والجارية في الموازنة العامة الأردنية في الفترة: (1985–2005) الأرقام بالمليون دينار.

السنة	إجمالي الضرائب على الدخل والجمارك والمبيعات	نسبة النمو %	النفقات العامة	النفقات الجارية	نسبة مساهمة إجمالي الضرائب على الدخل والجمارك والمبيعات في النفقات العامة %	نسبة مساهمة إجمالي الضرائب على الدخل والجمارك والمبيعات في النفقات الجارية %
1985	218.2		805.7	542.5	27	40.22
1986	211.5	-3	981.3	570.5	21.96	37.00
1987	212.1	1	965.9	602.7	21.95	35.19
1988	221.9	5	1154.0	669.6	19.22	33.14
1989	232.7	5	1102.3	749.7	21.00	31.00
1990	321.1	38	1120.1	841.4	28.70	38.19
1991	325.0	1	1234.3	904.0	26.33	35.95
1992	534.3	64	1348.7	929.5	39.68	57.48
1993	530.9	-1	1411.6	1044.3	37.60	50.83
1994	581.5	10	1587.8	1115.2	36.62	52.14
1995	635.0	9	1693.9	1309.5	37.48	48.49
1996	683.5	8	1764.1	1353.8	38.74	50.48
1997	711.2	4	1952.0	1524.8	36.43	46.64
1998	784.2	10	2087.7	1644.6	37.56	47.68
1999	809.9	3	2039.5	1643.1	39.71	49.29
2000	890.1	10	2054.1	1718.3	43.33	51.80
2001	926.7	4	2192.3	1788.5	42.27	51.82
2002	926.7	0	2296.7	1857.9	40.82	49.88
2003	1001.6	8	2809.8	2163.7	35.65	46.29
2004	1305.2	30	3180.5	2377.8	41.41	54.89
2005	1612.0	24	3538.9	2908.0	45.53	55.43

المصادر: البنك المركزي: التقارير السنوية، (1985-2005)

البنك المركزي عدد خاص بمناسبة عيد الأربعين لتأسيس البنك تشرين أول/ 2004

وزارة المالية: الحسابات الختامية،(1985-2005 .

كما وتوضح أرقام الجدول (6) أن الفترة الزمنية (1993-1999) قد شهدت نوعاً من الاستقرار في نسبة مساهمة الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) في تغطية النفقات العامة والجارية.

وفيما يخص السنوات المالية (2000، 2004) فقد كانت نسب مساهمة الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) في النفقات العامة خلالها متقاربة إلى درجة بعيده وبمعدل بلغ نحو (41.9%)، كما بلغ معدل مساهمتها في النفقات الجارية لنفس الأعوام نحو (52%).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الضريبة العامة على المبيعات قد احتلت المركز الأول في مدى مساهمتها في النفقات العامة والجارية خلال الأعوام السابقة، ويعزى السبب في ذلك إلى زيادة حصيلتها بسبب رفع نسبتها، وإخضاع سلع جديدة لهذه الضريبة وأما في السنة المالية (2003) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة مساهمة الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) مجتمعة في النفقات العامة حيث بلغت هذه النسبة نحو (35.65) موزعة بين الضرائب الثلاثة على التوالي بنسب بلغت (6.95%، 21.50%، 7.20%)، كما بلغت نسبة مساهمتها في

وقد ارتفعت نسبة مساهمة الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) مجتمعة في تغطية النفقات العامة للعام (2005) إلى نحو (45.53%)، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في تغطية النفقات الجارية إلى نحو (55.43%).

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الإيرادات الضريبية بأنواعها الثلاثة (الدخل، الجمارك، المبيعات) على تطور النفقات العامة خلال الفترة (أولا: أثر معدل نمو الإيرادات الضريبية بأنواعها الثلاثة (الدخل، الجمارك، المبيعات) على تطور النفقات العامة

جدول (8) نتائج تحليل تباين الانحدار البسيط لاختبار أثر

(معدل نمو الإيرادات الضريبية) في (النفقات العامة)

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	9.898	3	3.299	*9.841	0.001
الخطأ	5.700	17	0.335		
الكلي	15.598	20			

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة (α=0.01)**

معامل التحديد (R^2) = 0.635، (R) = **0.797**

ومـــن أجـــل اختبـــار هـــذه الفرضـــية، فقـــد تـــم اســـتخدام تحليـــل الانحـــدار المتعـــدد (Multiple Regression Analysis). يتبين من جدول (8) أن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الإيرادات الضريبية في تطور النفقات العامة مجتمعة، حيـث أن قيمــة(F) المحــسوبة تبلــغ (9.84) وبدلالــة (α = 0.001) وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.01)، ويتضح من نفس الجدول أن (معدل نمو الإيرادات الضريبية) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره(63.5%) من التباين وهـــي قوة تفسيرية مرتفعة نسبيا. وعليه فإننا نقبل الفرضية، التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحــصائية لمعدل نمو الإيرادات الضريبية بأنواعها الثلاثة (الدخل، الجمارك، المبيعات) على تطور النفقات العامة.

جدول (9) **تحليل الانحدار المتعدد التدريجي** "Stepwise Multiple Regression" **للتنبؤ بالنفقات العامة من الإيرادات الضريبية كمتغيرات مستقلة**

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد التراكمي	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
ضريبة المبيعات	0.409	*2.905	0.009
ضريبة الجمارك	0.580	**2.707	0.014

***ذات دلالة إحصائية على مستوى (α=0.01)**

**** ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة (α=0.05)**

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل العلاقة بـين أبعـاد الإيـرادات الضريبية (ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، وضريبة الجمارك) ومعدل تطور النفقات العامة مجتمعـة. يتضح من الجدول (9) والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار، فـإن ضـريبة المبيعات قد احتلت المرتبة الأولى وفسرت ما مقداره (40.9%) من التباين، تلاه متغير ضريبة الجمارك وفسر مع متغير ضريبة المبيعات (58.0%) من التباين.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض الرسوم الجمركية عام 1994 علـى الإيـرادات الضريبة المتحصلة بعد هذا التاريخ.

ومـــن أجـــل اختبـــار هـــذه الفرضـــية، فقـــد تـــم اســـتخدام تحليـــل الانحـــدار البـــسيط (Simple Regression Analysis)

جدول (10) نتائج تحليل تباين الانحدار البسيط لاختبار اثر المتغير (تخفيض الرسوم الجمركية قبل عام 1994) في (الإيرادات الضريبة المتحصلة بعد هذا التاريخ).

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	239042.28	1	239042.28	3.024	0.113
الخطأ	790567.23	10	79056.723		
الكلي	1029609.5	11			

معامل التحديد (R^2) = 0.232، (R) = **0.482**

يتبين من معطيات جدول (10) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض الرسوم الجمركية عام 1994 على الإيرادات الضريبة المتحصلة بعد هذا التاريخ، استناداً إلى انخفاض قيمة(F) المحسوبة والبالغة (3.02) بمستوى دلالة ($\alpha = 0.11$)، وهي غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويتضح من نفس الجدول أن المتغير المستقل (تخفيض الرسوم الجمركية قبل عام (1994) في هذا النموذج ُتفسر ما مقداره(23.2%) من التباين في (الإيرادات الضريبة المتحصلة بعد هذا التاريخ) وهي قوة تفسيرية منخفضة. مما سبق يقتضي ما يلي: رفض فرضية الدراسة الثانية التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض الرسوم الجمركية عام(1994)على الإيرادات الضريبة المتحصلة بعد هذا التاريخ. وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض الرسوم الجمركية علم (1994) على الإيرادات الضريبية المتحصلة بعد هذا التاريخ.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات المتأتية من ضريبة المبيعات والإيرادات من الضرائب الجمركية قبل تخفيضها.

جدول (11) اختبار (T. test) لمعرفة الفرق بين المتوسطات الحسابية بين الإيرادات من ضريبة المبيعات والإيرادات من الضرائب الجمركية قبل تخفيضها

المتغيرات	المتوسط الحسابي	فرق المتوسطات	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
ضريبة الجمارك	148.422	60.33	16	*2.293	0.036
ضريبة المبيعات	88.189				

***ذات دلالة إحصائية على مستوى (α =0.05)**

باستخدام اختبار (t- test) تشير نتائج جدول (11) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات المتأتية من ضريبة المبيعات والإيرادات من الضرائب الجمركية قبل تخفيضها، استنادا إلى قيمة (T) المحسوبة البالغة (2.2) بمستوى دلالة (α =0.00) وهي معنوية عند مستوى دلالة (α =0.05). وقد كانت الفروق لصالح ضريبة الجمارك ذات المتوسط الحسابي الأعلى البالغ (148.4) على حساب ضريبة المبيعات البالغ متوسطها الحسابي (88.18) وقد بلغ فرق المتوسطات (60.33). مما سبق يقتضي ما يلي: قبول فرضية الدراسة الثالثة التي تنص على أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات المتأتية من ضريبة المبيعات والإيرادات من الضرائب الجمركية قبل تخفيضها.

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج:

وفيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

1- تطور الحصيلة الضريبية المتأتية من الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) مجتمعة بالأرقام المطلقة من (218.2) مليون دينار في عام (1985) إلى (1612) مليون دينار في عام (2005)، أي أنها تضاعفت بواقع (7.5) ضعفاً على مدى سنوات الدراسة.

2- بينت الدراسة أن الإيرادات المتأتية من ضريبية الدخل كانت قد تزايدت خلال معظم سنوات الدراسة وبمعدلات متذبذبة، باستثناء السنوات (1986- 1988، 1991، 1997- 1998) حيث تراجعت حصيلتها خلال تلك السنوات محققة معدلات نمو سالبة تراوحت بين (-4%- -12%). مما يعطي مؤشراً على تأثر حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بالوضع الاقتصادي السائد، إضافة إلى استجابتها للتشريعات المالية والضريبية المتخذة خلال سنوات الدراسة (1985-2005).

3- بينت الدراسة أن متوسط معدل النمو السنوي للضريبة العامة على المبيعات خلال سنوات الدراسة قد بلغ (16.75%)، وأن هذا المعدل كان إيجابيا طيلة سنوات الدراسة، على عكس الضرائب الجمركية التي حققت معدلات نمو سالبة خلال عدد من سنوات الدراسة، خاصةً بعد دخول الأردن كعضو في منظمة التجارة العالمية، والبدء بتخفيض التعرفه الجمركية.

4- بينت الدراسة أن متوسط معدل الضرائب الجمركية للفترة الواقعة بين عامي (1994-2005) قد بلغ ما نسبته (2.41%)،في حين بلغ متوسط معدل نمو الضريبة العامة على المبيعات لنفس الفترة نحو (16.42%)، مما يؤكد على تنامي الإيرادات التالية من الضريبة العامة على المبيعات على

حساب التراجع في الإيرادات المتأتية من الضرائب الجمركية بعد إقرار قانون الضريبة العامة على المبيعات في عام (1994)، وتمشياً مع خطة الحكومة الرامية لتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الضرائب الجمركية على المستوردات من السلع والمواد الأولية.

5- بينت الدراسة أن المتوسط السنوي لنسبة مساهمة الإيرادات المتحققة من الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك في الإيرادات الضريبية الكلية لفترة الدراسة قد بلغ نحو (87.76%) موزعاً بين الضرائب الثلاث بنسب بلغت:(19.21%، 36.35%، 32.20%) على التوالي مما يعطي مؤشراً على ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب على المبيعات والضرائب الجمركية في الإيرادات الضريبية الكلية. ويوضح الموقع المتقدم الذي تحتله الضريبية العامة على المبيعات في مساهمتها في الإيرادات الضريبية الكلية.

6- توصلت الدراسة إلى أن المتوسط السنوي لنسبة مساهمة الإيرادات المتحققة من الضرائب على الدخل والجمارك والمبيعات في إجمالي الإيرادات المحلية خلال سنوات الدراسة قد بلغ نحو (47.71%) موزعة بين الضرائب الثلاثة بنسب بلغت (10.22%، 20.17%، 17.32%) على التوالي مما يعني أن الإيرادات من الضرائب الثلاثة قد ساهمت بما يقارب من نصف الإيرادات المحلية وان الضريبية العامة على المبيعات تحتل الموقع الأول في نسبة مساهمتها في الإيرادات المحلية، وهذا يمكن اعتباره انعكاساً لجهود الحكومة المتواصلة لجعل الضريبة العامة على المبيعات مصدراً رئيسياً للإيرادات المحلية.

7- بينت نتائج الدراسة أن نسبة مساهمة الإيرادات المتحققة من الضرائب على الدخل والمبيعات والجمارك في النفقات الجارية للفترة الواقعة بين عامي (1995-2005) قد بلغ في متوسطة نحو (50.33%)، مقارنة بنسبة مقدارها (41.11%) تخص الفترة (1985-1994) أي أن الإيرادات المتأنية من الضرائب الثلاثة المشار إليها أعلاه قد ساهمت بتغطية أكثر من نصف النفقات الجارية لتلك الفترة وفي ذلك تأكيد على نجاح مسعى الحكومة في تحسين مصادر إيراداتها المحلية، وبالذات الضريبية منها من خلال زيادة نسبة مساهمتها في تغطية النفقات الجارية.

8- توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلاله إحصائية لمعدل نمو الإيرادات الضريبية المتأنية من الدخل والمبيعات والجمارك مجتمعة على تطور النفقات العامة، الأمر الذي يعطي الدليل على نجاح السياسة المالية الأردنية الهادفة إلى تحقيق الاعتماد على الذات من خلال تضيق الفجوة بين إيراداتها المحلية ونفقاتها العامة، وتتفق نتيجة الدراسة الحالية جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة

(أبو رمان، 1999) والتي كشفت نتائجها عن أن معدل نمو الإيرادات الضريبية أعلى من معدل نمو النفقات العامة وهذا يعني أن هنالك اثراً للإيرادات الضريبية في تمويل النفقات.

9- بينت نتائج الدراسة أيضاً وجود أثر ذو دلاله إحصاعيه للإيرادات الضريبية المتحققة من الضريبية على المبيعات والضرائب الجمركية على النفقات الجارية، ويمكن أن يعزى سبب ذلك إلى أن هاتين الضريبتين هما الأساس في تخطيط الموازنة العامة، وتمويل النفقات الجارية بسبب وفرة حصيلتها وقلة حالات التهرب منها الأمر الذي يجعل راسم السياسة المالية يعتمد اعتماداً كبيراً عليهما في تمويل نفقات الدولة، وخاصة الجارية منها.

10- توصلت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلاله إحصائية لتخفيض الرسوم الجمركية عام (1994) على الإيرادات الضريبية المتحققه بعد هذا التاريخ، ويعزى سبب ذلك في معظمه إلى قيام الحكومة بزيادة نسبة الضريبية العامة على المبيعات، وتوسيع قاعدتها لتشتمل مزيداً من السلع والخدمات لتعويض التخفيض في الرسوم الجمركية وبالتالي تغذية الخزينة العامة بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة.

11- توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين الإيرادات المتأتية من ضريبية المبيعات والإيرادات المتأنية من الضرائب الجمركية قبل تخفيضها، وقد كانت الفروق لصالح الضرائب الجمركية على حساب ضريبة المبيعات. ويمكن أن يفسر ذلك بسبب ضخامة حجم الضرائب الجمركية، وزيادة حصيلتها وخاصة في السنوات السابقة مقارنة بضريبة المبيعات وحداثتها.

التوصيات:

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد تم تحديد عدد من التوصيات منها:

1- العمل على تنمية نسبة مساهمة الضرائب على الدخل والأرباح في الإيرادات المحلية من خلال تطوير الإجراءات المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة، وتقليل فرص التهرب منها، ولتحقيق ذلك لابد من دراسة ومحاولة تطبيق الأنظمة الضريبية في الدول المتقدمة.

2- العمل على مساواة السلع الضرورية المنتجة محلياً، مع مثيلاتها من السلع المستوردة من حيث الرسوم الجمركيه لأن ذلك يفتح باب المنافسة أمام المنتجات المحلية.

3- العمل على توسيع قاعدة الضريبة العامة على المبيعات، ورفع نسبتها على السلع الكمالية، التي لها مثيلات في السوق المحلية، مما يوفر الحماية للصناعات الوطنية، ويرفع من حصيلة الضريبة العامة على المبيعات.

4- العمل على نشر الوعي الضريبي بين فئات المكلفين بكافة الوسائل المتاحة وذلك من خلال إبراز الدور الوطني لدافع الضرائب، ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف عجز الموازنة العامة.

5-العمل على توسيع قاعدة الاستثمار في مشروعات تزيد من الناتج القومي ،والذي بدوره يقلل من الاعتماد على الضرائب كمصدر رئيسي لإيرادات خزينة الدولة ومن المشروعات التي يمكن الاستثمار فيها :استغلال الصخر الزيتي، واستغلال المنتجات الزراعية الفائضة في الصناعة المحلية ،والتوسع الصناعي من خلال استغلال خامات البوتاس والفوسفات.

6- استغلال الطاقات الأكاديمية والإبداعية بتركيزها في البحوث والدراسات في مشاريع استثمارية منتجه وليس الاعتماد على كيفية تنويع الضرائب

7- ونظرياً توصي هذه الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تساعد على تطوير الإيرادات الضريبية ورفع نسبة مساهمتها في الإيرادات المحلية وتعظيم دورها في تغطية النفقات العامة وتخفيف عجز الموازنة.

المراجع

أ- المراجع العربية:

البطريق، يونس، (1994)، **المالية العامة**، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية.

البنا، فريد، (2001)، **محاضرة في قانون الجمارك الأردني رقم (20) لسنة 1998**، وزارة المالية، مركز التدريب الجمركي، عمان

البنك المركزي الأردني، عدد خاص بمناسبة العيد الأربعين لتأسيس البنك، تشرين أول(2004).

البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية 1985-2005.

حشيش، عادل احمد، (1997) **أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار المعرفة الجامعية، مصر.

الخشارمة، حسين علي، (2002)، "العوامل المؤثرة في تطور الموازنة العامة في الأردن"، **مجلة مؤته للبحوث والدراسات**، مجلد (17)، عدد (2).

الخطيب، خالد شحادة، وشامية احمد، (2003)، **أسس المالية العامة**، ط1، دار وائل للنشر، عمان.

دائرة الجمارك العامة، التقرير السنوي 2006.

دائرة الجمارك العامة، قانون الجمارك رقم (20) لسنة (1998).

دراز، حامد، (2000)، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

الذنيبات، محمد جمال، (2003)، **المالية العامة والتشريع المالي**، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان.

الشرع، منذر، والخطيب فوزي، (1991)، "المديونية الخارجية و أثرها على الاقتصاد الأردني"، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (7)، عدد (4)، ص(231).

الشوابكة، سالم، (1996)، "الدخل في التشريع الضريبي الأردني"، **مؤته للبحوث والدراسات**، مجلد (1)، عدد(6)، ص(139).

الشوابكة، سالم محمد، (2000)، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، ط1، دار رند للنشر والتوزيع، الكرك.

عبيدات، رفعت عبدالحميد، (2001)، **ضريبة المبيعات خبرات وحلول**، ط1، دائرة المطبوعات والنشر، الأردن.

عدينات محمد، ومنى ابو رمان (1998)، "تحليل هيكل الايرادات الضريبية والعبئ الضريبي في الأردن (1980-1995) "، مجلة دراسات: العلوم الادارية، مجلد 25، عدد 1، ص ص 86 – 77 .

عطوي، فوزي،(2003)، **المالية العامة**، منشورات دار الجلبي الحقوقية، بيروت.

العلي، عادل فليح،(2005)، **مالية الدولة**، ط1، دار زهران للطباعة والنشر، عمان.

العواملة، نائل،(1990)، "اتجاهات الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة فيها"، **مجلة أبحاث اليرموك**، مجلد (6) عدد (1)، ص (57).

القرعان، أنور وعبدالرزاق بني هاني، (1996)، "ضريبة الاستهلاك التعرفة الجمركية ومستوى الأسعار"، دراسة تحليلية للحالة الأردنية، **مجلة أبحاث اليرموك**، مجلد (11) عدد (2)، ص(157).

اللوزي، سليمان احمد، (2000)، "تحليل الموازنة في المملكة الأردنية الهاشمية من (1980–1997)"، **مجلة البلقاء للبحوث سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد (7)، عدد (1)، ص(114).

ملكاوي، احمد و محمد أبو حمور (2000)، "اثر برامج التصحيح الاقتصادي على العــبء الــضريبي والجهد الضريبي في الأردن(1989–1997)"، **مجلة دراسات العلوم الأردنية**، الجامعة الأردنية، مجلد (27)، عدد (1)، ص(50)

المهايني، محمد خالد و خالد الخطيب،، (2000)، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، ط1، منــشورات جامعة دمشق.

ناشد، سوزي عدلي، (2000)، **الوجيز في المالية العامة**، ط1، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

وزارة المالية، الحسابات الختامية للأعوام 1985–2005.

ب- المراجع الأجنبية:

Cashin, Paul (1995) “Government Spending, Tax and Economic Growth” IMF staff papers Vol.42NO2 p237-267.

Cronshaw, M.B.,& Alm, J.(1995). “Tax Compliance With Two-Sided Uncertainty”. Public Finance Quarterly, Vol.23,No.2,p .139-166 , Colorado, U.S.A.

Dickson, V. (2000) Revenue Structure, The Perceived Price of Government Output and Public Expenditures, “Public Finance Review”, Vol.28,issue 1,P 18-48.

Elbatrik, Younes, (2002) “Tax systems, selected Topics”, El Dar El Gamaya, First Edition, Alexandaria.

James, Simon and Nobes, Christopher, (1992) “The Economics of Taxation, Prentice Hall”, Fourth Edition. New York.

Suyder Houd, Jack. P (1994) “Local Revenue Diversification. Balance. And Performance”, Public Finance quarterly, Vol.22,No2, April p 168-194.

Yang, Chine Well et.al (1993) “Tax Rate and Total Tax Revenue from Local Property Taxes”, Public Finance Quarterly, Vol.21 No4. p355-378.